مجلة العلوم الإنسانية العدد31 - جوان 2009 ،المجلد ب، ص.ص.53- 83
بحوث اقتصادية

تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

ملخص

إن القيام بتحليل مناخ الاستثمار يعد اليوم من بين الانشغالات الرئيسية لبلد مثل الجزائر، خاصة وأنّ هذا البلد يجتاز مرحلة انتقالية تعرف تحولات وتغيرات كبيرة تم القيام بها خلال السنوات الأخيرة.

نحاول في هذا المقال القيام بتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال دراسة وتحليل مختلف العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية للمستثمرين الوطنيين والأجانب (الاستقرار الاقتصادي، الإطار التشريعي المشجع للاستثمار الخاص، نوعية المؤسسات...). وقصد التمكن من التقييم الجيّد لمناخ الاستثمار في الجزائر اعتمدنا في دراستنا هذه على تحليل عدد من المؤشرات الكمية مثل معدلات النمو والتضخم ومستوى احتياطيات الصرف الأجنبي والمديونية الخارجية ونوعية البنية التحتية للمواصلات والاتصالات. ونظرا لأهمية العوامل المؤسساتية في توصيف مناخ الاستثمار فإننا نخصص لها حيزا مهما من هذه الدراسة قصد معرفة نوعية مناخ الاستثمار في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى. ونختم هذه المقال بتقديم بعض الاقتراحات التي نعتقد بأنها ستساهم في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

د. ناجي بن حسين
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة
الجزائر

Résumé

Aborder aujourd'hui l'analyse du climat d'investissement relève d'une préoccupation essentielle d'un pays comme l'Algérie, particulièrement à un moment où ce pays effectue sa transition sous les effets multiples de nombreuses transformations et mutations opérées ces dernières années.

A travers cet article, nous allons tenter d'analyser le climat d'investissement en Algérie. Nous étudierons les principaux facteurs qui influent sur les décisions des investisseurs nationaux et étrangers (stabilité macro-économique, cadre légal favorable à l'investissement privé, qualité des institutions. etc.…). Pour mieux évaluer le climat de l'investissement en Algérie, nous nous sommes basés essentiellement sur l'analyse des indices quantitatifs comme le taux de croissance du PIB, de l'inflation,

تتزايد أهمية الاستثمار يوماً إثر يوم، فهو يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملاً محدداً في النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية، ويؤلف عنصراً ديناميكياً فعالاً في الدخل القومي، ولهذا فإن حجمه وتوزعه يبين اتجاه النمو، وعلاقة ذلك بالتراكم الرأسمالي والمخزون والعمالة والدخل. ويعد الاستثمار أحد المحركات الأساسية للتنمية شرط توفر البيئة أو المناخ الملائم بإطاره التشريعي وخصائصه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يعني تقليص حجم المعوقات التي تقف في وجه الاستثمار.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2009

le niveau des réserves de change, le niveau de l'endettement extérieur et la qualité des infrastructures de communication et de transport. Vu l'importance des facteurs liés à la qualité des institutions, nous réservons une place importante dans notre étude à l'analyse de ces facteurs qui nous permettent de connaître la situation comparative de l'Algérie en matière du climat d'investissement.
Nous concluons notre étude par la présentation de quelques recommandations destinées à améliorer le climat de l'investissement en Algérie.

لمعرفة العوامل التي تقف أمام تطور الاستثمار الخاص وتقديم الاقتراحات المناسبة لتحسين ظروف جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة الاستثمار الخاص الوطني.

الإشكالية: تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الجوهري التالي: هل مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر ملائم لتطوير الاستثمار الخاص الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي؟

وللإجابة على التساؤل الجوهري تبرز لنا بع التساؤلات الفرعية المتمثلة أساسا فيما يلي:

- ما هي خصائص المناخ الاستثماري الجيد والمحفز لجذب الاستثمار؟
- ما هو واقع الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر؟
- هل توفر الإطار التشريعي المحفز وتحقيق الاستقرار الاقتصادي كافي لتحسين مناخ الاستثمار؟
- كيف ينظر المستثمرون الأجانب لمناخ الاستثمار في الجزائر، وما انعكاس ذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي؟
- ما هي أهم العوائق التي تعترض المستثمرين في الجزائر وما يجب القيام به للحد من آثار هذه العوائق؟

فرضية البحث يقوم هذا البحث على فرضية تحليلية تفسيرية طموحة لأن تكون شاملة لجميع عناصر موضوع الدراسة و تتمثل فيما يلي:

إن إحجام المستثمرين الأجانب و الوطنيين على الاستثمار في الجزائر يعود إلى عدم ملاءمة البيئة الاستثمارية المتسمة بـالبيروقراطية الإدارية وعدم مسايرة الإطار التشريعي وضعف وعدم كفاءة أنظمة المعلومات والاتصالات على تحقيق المناخ الملائم للمستثمر الخاص. وعليه فإنّ ضعف مناخ الاستثمار في الجزائر يعود لعوامل مؤسساتية متنوعة ومتعددة تتطلب إصلاحا هيكليا شاملا لمختلف الأبعاد الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية.

منهجية الدراسة: بهدف الإجابة على التساؤلات الواردة ضمن إشكالية البحث واختبار فرضية الدراسة تم تقسيم هذا المقال إلى خمسة أجزاء أساسية نتناول في الجزء الأول الشروط الأساسية الواجب تحقيقها لتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي، وفي الجزء الثاني نطرح واقع الاستثمار الخاص في الجزائر(الوطني والأجنبي) بهدف معرفة حجم وطبيعة الاستثمارات المحققة خلال السنوات الأخيرة(بعد وضع قانون سنة 1993 لترقية الاستثمار)، ونتناول بالتحليل في الجزء الثالث لمناخ الاستثمار في الجزائر بالتركيز على دراسة وتحليل العوامل المرتبطة بالمكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار والمتمثلة أساسا في العناصر التي تسمح بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية،

ثم نتناول العوامل المؤسساتية من خلال استعراض مكانة الجزائر ضمن مختلف المؤشرات النوعية التي تعكس موقف المستثمرين الأجانب من مناخ الاستثمار في الجزائر. ونتطرق في الجزء الرابع من المقال لأهم عوائق الاستثمار في الجزائر معتمدين في ذلك على الدراسات الاستبيانية التي تم انجازها مع عدد من رؤساء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر[1]. وفي الجزء الخامس والأخير نتناول الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد وشروط تحقيقه معتمدين في ذلك على التجارب الأجنبية وكيفية الاستفادة منها وعلى نتائج الدراسات التي قامت بها الهيئات الدولية ذات العلاقة والاهتمام بموضوع مناخ الاستثمار. ونختم هذا البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج والاقتراحات التي نرى مساهمتها في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

أولا: شروط تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي

1 .1. تعريف مناخ الاستثمار

يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكّن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها. ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه مرتبط بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، وبعضها بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية وبعضها بالمؤسسات والبعض الآخر بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية. وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم " المناخ الاستثماري المناسب " تحت عنوانين كبيرين، أحدهما متعلق بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين(Uncertainty) والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر[2] وتُعّرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه" يُمثل مجموعة الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار"، ومكوّنات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي[3]:

المجموعة الأولى

1. تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي.
2. حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج.
3. استقرار سعر العملة المحلية.
4. سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثانية

1. إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
2. الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
3. وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.

المجموعة الثالثة

1. توفر شريك محلي من القطر المضيف
2. حرية التنقل.
3. حرية التصدير.
4. توفر فرص استثمارية.

وبناءاً على ما تقدم، فان مفهوم مناخ الاستثمار يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر. وتؤدي العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية[4]. كما يشكل توفر الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل- وبما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه- الشرط الأول لدخول الاستثمار إلى أية دولة، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات اللازم توفرها في البلد.

ويرتبط مناخ الاستثمار بالشروط التي تحددها الشركات المستثمرة، خاصة بالنسبة للاستثمار الأجنبي، لكي يتسنى لها توطين استثماراتها في بلد أو في منطقة معينة، فما هي هذه الشروط وما طبيعة هذه العوامل التي تسمح بجذب الاستثمار الأجنبي؟

1. 2. شروط جذب الاستثمار الأجنبي

من أجل الانتماء لمجموعة الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي والتي تضم إليها أهم الدول المستقطبة لجل الاستثمار الأجنبي في العالم، يتطلب الأمر -حسب الاقتصادي ألبير ميشالي[5] توفر كل الشروط الأساسية والتكميلية لجذب الاستثمار والتي تتمثل فيما يلي:

1 . 2. 1. الشروط الأساسية لجذب الاستثمار

تمثل هذه الشروط الظروف الأولية للاستثمار الواجب توفرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن بدونها انتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب. ويتمثل الشرط الأول والأساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في توفير الاستقرار السياسي، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة كبيرة لا يمكن تحقيق هذا الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي. ثم يأتي شرط الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى توفر الاستقرار السياسي، حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما.

1 .2. 2 . الشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي

بعد توفر الشروط الأساسية للاستثمار يجب ضمان الشروط الإضافية والتي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق بمجموعة الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي [FDI]، ويمكن تجميع هذه الشروط في أربعة عناصر هي [6]:

1. حجم السوق ومعدل نموه: إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق، لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار، أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبيرا - كشرط أساسي – إنما يجب أن يكون السوق ديناميكيا.

2. توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية، وبالتالي فتوفر البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي على عمالة منخفضة التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا كافيا لجذب للاستثمار، مثلما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في مناطق الحرة كهونغ كونغ، والأهم بالنسبة لهذه الشركات هو توفر العمالة الماهرة والمؤهلة .

3. توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال (كالهاتف ، الأنترنيت ....) والمواصلات (البرية، الجوية البحرية، السكك الحديدية)، فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها ضمان الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.

4. توفر نسيج من الشركات المحلية الناجحة: يعتبر توفر شبكة من الشركات الصغيرة والمتوسطة أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث يفتح توفر هذه الشبكة من الشركات المحلية الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا[7] كما تجذب خصخصة هذه الشركات المزيد من المستثمرين الأجانب. ومن مزايا توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة قيامها بدور المورد للشركات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للشركات الكبرى.

1. 3. أهمية جودة المؤسسات في تحسين مناخ الاستثمار

نجاح البلدان في تحسين مناخ الاستثمار فيها يتطلب في المقام الأول تحسين جودة المؤسسات(Institutions)[8] مما يعني تحقيق جودة الحكم (Good governance)و وذلك وفقا لعدة مبادئ من أهمها حماية حقوق الملكية وسيادة دولة القانون وسيطرة القطاع الخاص وتحرير المبادلات الخارجية، وهو ما اصطلح الاقتصادي[J.WILLIAMSON 1990] على تسميته "بالمبادئ العامة لإجماع واشنطن [Washington Consensus][9]. وقد أكدت في هذا الشأن دراسات [D.RODRICK] على أن توفر هذه العوامل المرتبطة بوجود مؤسسات جيدة هي الأهم في تغيير معدلات النمو والاستثمار[10]. وتمثل نوعية المؤسسات (حماية حقوق الملكية ودولة القانون) - كما جاء أيضا في إحدى دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[11] المحدد الوحيد الذي له تأثير إيجابي على الدخل نظرا للدور المباشر الذي تلعبه هذه المؤسسات في

تحسين معدلات النمو، وذلك من خلال القيام بوظائفها المختلفة من تشجيع للاستثمار وتحقيق الاستقرار السياسي وحل النزاعات الاجتماعية المحتملة.

ويعزز[STIGLITZ. J]، الخبير السابق في البنك الدولي والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد[12] هذه الدراسات بتأكيده على ضرورة توفر الموارد البشرية المؤهلة لتحقيق التنمية المطلوبة والتي تتوقف بدورها على عناصر أخرى، مثل المحيط الاقتصادي الجيد ومستوى عمل مرضي للمؤسسات، وتطوير أنظمة التعليم وتحسينها وضمان الحماية الصحية لمكافحة الفقر، ووضع نظام جيد لتحفيز الاستثمار الخاص[13]، وهكذا يتضح لنا مما سبق عدم إمكانية تحقيق مناخ استثماري جيد إلا في ظل تحسن نوعية ممارسة الحكم وجودة عمل المؤسسات. والمناخ الاستثماري الجيد هو عبارة عن مجموعة معقدة من العناصر أو المكونات ذات الطبيعة المختلفة، فلا يمكن تعويض النقص في إحدى هذه المكونات بتحسن مكوُّن آخر، وإذا تمكن بلد ما من تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي عن طريق تطبيق سياسة نقدية ومالية صارمة، فان جهوده في تحسين مناخ الاستثمار تكون عديمة الأهمية إذا كانت نوعية المؤسسات سيئة (تفشي الفساد وعدم الشفافية وعدم وضوح وتطبيق القوانين) وعدم الاستقرار الأمني. وعليه يجدر بالدول التي تستهدف تحسين مناخ الاستثمار فيها أن تقوم بتشخيص جيد لكل ما من شأنه التأثير سلبا على المناخ العام للاستثمار، ووضع إستراتيجية واضحة ومحددة لتطوير الاستثمار، مستغلة في ذلك الفرص المتاحة لها في السوق الوطني أو العالمي.

وبعد تعرفنا على خصائص المناخ الاستثماري الجيد والمحفز للاستثمار، نتناول في العنصر التالي بالدراسة والتحليل خصائص المناخ الاستثماري في الجزائر، وذلك من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي والوطني ومعرفة مدى توفر الشروط الأساسية والمؤسساتية لجذب الاستثمار في الجزائر.

ثانيا :تحليل واقع الاستثمار بالجزائر

2. 1. تطور الاستثمار الأجنبي بالجزائر

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في كل بلد، لذلك يمكن أن ندرج بعض الإحصائيات حول مستويات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومقارنتها ببعض البلدان الأخرى فيما يلي:

الجدول (1) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب (1997 -2006)

الوحدة:مليون دولار أمريكي

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	260	501	507	438	1196	1065	633,8	881,9	1081	1795
تونس	365,3	668,1	367,9	778,8	486,4	821,3	583,9	638,9	782	3841
المغرب	1188	333,12	849,53	426,51	2824,55	480,69	2314,46	853,11	2946	2898

Source : UNCTAD, Datas bases ; www.unctad.org 2OO8

الشكل (1) : تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1980-2006

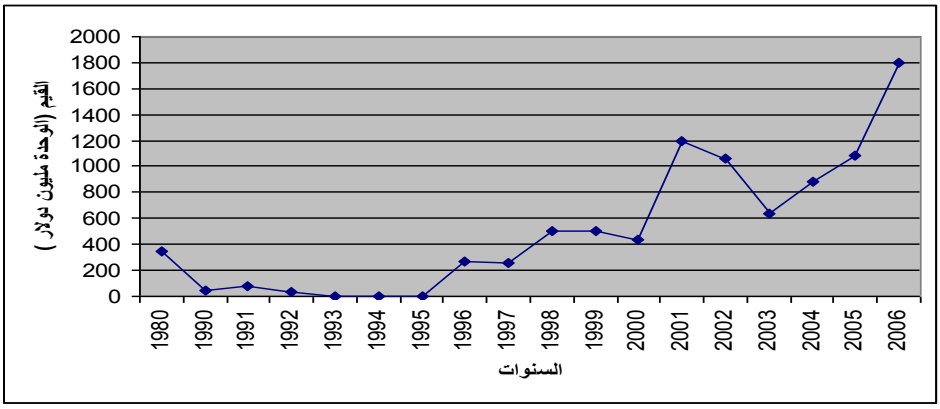

المصدر من إعدادنا بالاعتماد على إحصائيات الأنكتاد (تقارير الاستثمار الدولي)

حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة (1980-2006) كما يتضح في الشكل السابق، مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية رغم أنها أقل مستوى مما حققته كل من تونس والمغرب، ولكنها تقترب على العموم من بقية دول البحر الأبيض المتوسط [14]

لقد قامت الجزائر بغية تحفيز الاستثمار الأجنبي، بوضع قانون جديد للاستثمار في سنة 1993 فقدمت لأجل ذلك عدة مزايا مالية وجبائية للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين منهم وغير المقيمين، ثم تم تعديل هذا القانون في سنة 2001 ليفسح المجال واسعا للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي [15]، ولكن ومن خلال ملاحظة النتائج المحققة فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي نجد أن النتائج لم تكن في الواقع متناسبة مع الآمال المعلقة عليها. ومن أجل تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر نستعرض فيما يلي الفترات أو المراحل الثلاث التالية:

الفترة الأولى 1993-1995: تميزت هذه الفترة بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة (الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية)، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية، وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي. وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي، حتى ولو قدمت له أفضل الحوافز المالية والإعفاءات الجبائية (فالقانون الجيد لا يكفي وحده لجذب الاستثمار الأجنبي).

الفترة الثانية 1996-2000: تميزت هذه الفترة بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر التي تراوحت قيمتها ما بين 260 و507 مليون دولار توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات. وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار الأجنبي في القطاعات الأخرى، كما

بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة، فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي الموجه للمغرب مثلا سنة 1997 أربعة أضعاف الحجم الموجه للجزائر في نفس السنة.

الفترة الثالثة 2001- 2007: تميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجاوز عتبة المليار دولار خلال سنوات 2001، 2002 و2005، 2006. ويشير تقرير"الأنكتاد" حول الاستثمار في العالم [16] إلى احتلال الجزائر المرتبة الثالثة إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2002، ويرجع التقرير أسباب الانتعاش الملحوظ في مناخ الاستثمار إلى ما يلي:

- الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية.
- بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية.

ولكن الحكم بتحسن مناخ الاستثمار في الجزائر يعد في الحقيقة حكما خاطئا لكون جميع الاستثمارات تقريبا قد تم تحقيقها في قطاع المحروقات، هذا القطاع الذي لا يساهم كثيرا في خلق فرص العمل، وهو قطاع ضعيف التأثير على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ أن الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات لم تمثل سوى 0,2 % من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1999 – 2001.

2. 2. واقع الاستثمار الخاص الوطني

2. 2. 1. تطور تصريحات الاستثمار الخاص الوطني

قبل تحليل واقع الاستثمار الخاص الوطني نشير إلى أنّ جل الإحصائيات المتوفرة تتعلق بتصريحات المستثمرين ولا تشير للاستثمارات المنجزة فعلا، ويتضمن الجدول الموالي أهم الإحصائيات الخاصة بتصريحات الاستثمار [أي الملفات المودعة من طرف المستثمرين منذ إصدار قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 إلى غاية نهاية سنة 2007].

الجدول رقم (2) : التطور السنوي لأهم المؤشرات المتعلقة بنوايا الاستثمار
من سنة 1993 إلى سنة 2007 لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

السنوات	عدد المشاريع	عدد فرص العمل المتوقعة	القيمة مليار دينار جزائري	عدد فرص العمل لكل مشروع	متوسط التكلفة لكل مشروع مليون دينار جزائري
1994-1993	694	59606	114	86	164
1995	834	73818	219	89	263
1996	2075	127849	178	62	86
1997	4989	266761	438	53	88
1998	9144	388702	912	43	100
1999	12372	351986	685	28	55
2000	13105	336169	798	26	61
2001	5018	113983	279	23	56
2002	3109	96545	369	31	119
2003	7212	115739	490	16	68
2004	3484	74173	386.40	21	111
2005	2255	78952	511.53	35	227
2006	6575	123583	707.73	18	101
2007	11697	158883	937.82	13.58	80
المجموع	82962	2366749	5419.82	38.58	80

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للفترة 1993 -2000 والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة 2001-2007

ملاحظة: تتضمن تصريحات الاستثمار لسنتي 2006 و 2007 الاستثمار الأجنبي كذلك، الذي يمثل حوالي 3% من مجموع الاستثمارات المصرح بها. و من أجل معرفة أهم المراحل التي عرفها تطور المشاريع الاستثمارية نقوم بوضع المنحنى التالي الذي يظهر تطور هذه المشاريع التي تقدم بها المستثمرون لدى مصالح الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار التي تأسست بموجب قانون الاستثمار لسنة 1993 والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تأسست بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001.

الشكل (2) تطور عدد المشاريع الودعة لدى الوكالة خلال الفترة 1993 -2007

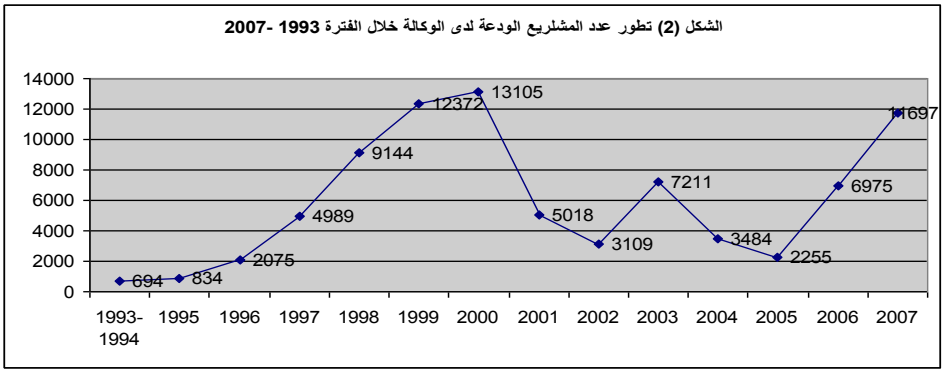

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد علي إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

سجل فيما بين ما بين سنتي 1993 و2007 أكثر من 5419 مليار دج كالتزامات استثمار تم التصريح بها لدى وكالة دعم وترقية الاستثمار APSI والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، ويمثل هذا المبلغ أكثر من 82960 مشروع استثماري، ومن المحتمل أن يساهم في خلق أكثر من 2,36 مليون منصب عمل.
وتبين الإحصائيات المتوفرة لدينا (أنظر الشكل 2) أن وتيرة تقديم المشاريع الاستثمارية لم تعرف استقرارا إذ عرفت ثلاثة مراحل أساسية، تميزت المرحلة الأولى الممتدة من سنة 1994 إلى غاية سنة 2000 بارتفاع كبير في عدد التصريحات المقدمة للوكالة، إذ ارتفعت التصريحات من 694 تصريح في نهاية سنة 1994 إلى 13105 تصريح سنة 2000 قدرت قيمتها الإجمالية وبقيمة إجمالية تقدر بـ 798 مليار دج ، وقد بلغت أعلى قيمة لها سنة 1998 بـ 912 مليار دج . وشهدت المرحلة الثانية التي امتدت فيما بين سنتي 2001 إلى 2005 (أي بعد إصدار القانون الجديد للاستثمار سنة 2001 تراجعا في عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة، إذ وصلت إلى 2255 مشروع فقط سنة 2005، أما المرحلة الثالثة، وتتجسد في السنتين الأخيرتين، فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا في سنة 2006 لتصل إلى 6975 مشروع وبلغت في سنة 2007 أكثر من 11690 مشروع. وما يمكننا ملاحظته في هذا الشأن هو ارتفاع في تكلفة المشاريع خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ متوسط تكلفة المشروع في سنة 2005 إلى 227 مليار دج أي أربع أضعاف ما كان عليه الأمر سنة 1999. وتظهر الإحصائيات الخاصة بالاستثمار تركز المشاريع حول المناطق الحضرية الكبرى (ولايات الشمال)، إذ أن حوالي 93 % من الاستثمارات أنجزت في ولايات الجزائر، وهران، عنابة، البليدة وقسنطينة، و يرجع السبب في ذلك إلى توفر الهياكل القاعدية في هذه الولايات وقربها من مختلف الإدارات العمومية خاصة في الجزائر العاصمة التي تضم لوحدها 21 % من إجمالي عدد المشاريع.

2 . 2. 2 . تطور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للدور الكبير الذي أصبحت تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) في التنمية وفي خلق فرص عمل جديدة، أصبحت الحكومات في جميع البلدان النامية منها والمتقدمة تقوم بتشجيع إنشاء هذه المؤسسات وتضع العديد من الآليات من أجل مرافقة ودعم المبادرين الصغار في المراحل الأولى لبداية نشاطهم. والجزائر كذلك لم تتخلف عن ركب هذا التوجه، فقد شهد الاستثمار بها عن طريق خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تطورا مهما منذ بداية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمار للقطاع الخاص، ولكن وتيرة إنشاء المؤسسات ارتفعت أكثر منذ إنشاء وزارة خاصة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في سنة 1994.و من أجل التعرف على حجم وتطور PME في الجزائر ندرج الجدول التالي:

جدول (3) تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1991 - 2007)

السنوات	1991	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تطور عدد	22382	159507	179893	188564	189552	207949	225449	245842	269806	293946

										PME

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - الجزائر

يتبين لنا من الجدول السابق تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من 13 مرة فيما بين سنتي 1991 و2007، إذ انتقل عددها من 22382 مؤسسة إلى أكثر من 290 ألف مؤسسة يعمل بها أكثر من 771 ألف عامل، وقد تميزت سنة 2007 لوحدها بإنشاء 24140 مؤسسة. وما يلاحظ على هذه المؤسسات كون أغلبها(94%)عبارة عن مؤسسات مصغرة (أي أقل من 10 عمال)، كما أنّ أكثر من 97 % منها هي مؤسسات خاصة. وعلى الرغم من هذا العدد المهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تضاعف عددها سنة 2005 بأربعة أضعاف عما كان عليه سنة 1999، إلا أنه يعتبر عددا صغيرا إذا ما قارناه بمعدل تواجد هذا النوع من المؤسسات في البلدان الأخرى، ففي فرنسا مثلا يقدر معدل تواجد(PME) بـ 4036 مؤسسة لكل 100 ألف شخص سنة 2000 ، وفي إسبانيا بلغ المعدل 6737 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 100000 ساكن، بينما كان في الجزائر سنة 2007 في حدود 864 مؤسسة لكل 100 ألف نسمة [17] وكان معدل إنشاء هذه المؤسسات في الجزائر خلال الفترة الممتدة فيما بين(1999 -2004) يقدر بـمؤسسة واحدة لكل 200 نسمة، بينما قدر المعدل في فرنسا في نفس الفترة بمؤسسة لكل 25 فرد. ومن حيث الديناميكية في خلق مؤسسات جديدة، فقد سجلت الجزائر نموا بـ 125 % خلال هذه الفترة، مما يعني خلق المقاولين الجزائريين لـ 73 مؤسسة(PME) لكل 100000 نسمة سنة 2007، أي أن هذه الوتيرة في خلق مؤسسات جديدة تبقى أقل ديناميكية إذا ما تمت مقارنتها بأسبانيا التي سجلت خلق 880 مؤسسة أو بفرنسا التي سجلت 440 مؤسسة لكل 100 ألف نسمة[18] يتضح من هذا التحليل لواقع الاستثمار في الجزائر أن الحجم الذي بلغه لا يزال أقل بكثير من المستوى المرغوب تحقيقه، مما يؤكد لنا ضعف مناخ الاستثمار السائد وعدم استجابته لحاجيات المستثمرين وعدم تلبيته لشروطهم. فهل يعود السبب في ذلك لعدم توفر الجزائر على العوامل الأساسية المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي والبيئة التشريعية المحفزة للاستثمار، أم يعود لضعف نوعية المؤسسات القائمة وعدم قدرتها على تقليص تكلفة المعاملات على المستثمرين المحتملين؟

للإجابة على هذا السؤال نقوم في القسم الثالث من البحث بتحليل مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر استنادا لمكوناته والعوامل المؤسساتية المتعلقة بالعوامل النوعية لمناخ الاستثمار.

ثالثا: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

3. 1. تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار

من أجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر نركز في بحثنا هذا على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس بدوره حجم السوق ومستوى تطوره، ومعدل

التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات.

3. 1. 1. معدل النمو

لقد كان لارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة الأثر المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فبعدما سجلت معدلات النمو في بداية التسعينات (1990) معدلات سلبية، ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2003 إلى 6,9 % ووصل سنتي 2004 و2005 إلى حدود 5,3 %، لكنه تراجع سنة 2006 إلى2,7%. ويعتبر هذا المعدل غير كافي لمواجهة مشكلة البطالة التي ما تزال في مستويات مرتفعة(أكثر من 20%) ما يتطلب تحقيق معدلات نمو تتجاوز 7% خلال السنوات العشر المقبلة [19].

3. 1. 2. التضخم

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا، وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية. لقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر، وبعد تخفيض سعر الصرف سنتي1990 و1991، ارتفاعا قياسيا تجاوز 28 %سنويا [20]، ووصل معدل التضخم سنة 1994 إلى 39 %، وهو ما انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، وكل هذه الظروف يمكن اعتبارها عوامل معيقة للاستثمار، ولكن مع تطبيق الحكومات الجزائرية لسياسة مالية ونقدية صارمة فيما بين 1994 و1996 تراجعت معدلات التضخم إلى 15 % سنة 1996 وإلى 6 %سنة 1997، وتقلص وفي خلال السنوات الأخيرة معدل التضخم ليستقر في حدود تتراوح ما بين 6 % سنة 2000، و 1,64% سنة 2005 و2,70 سنة 2007 ، ذلك ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع الدول المجاورة، وهو ما يمكن اعتباره عاملا إيجابيا في تأكيد الاستقرار الاقتصادي.

3. 1. 3. التوازن الخارجي

شهدت وضعية ميزان المدفوعات بعد ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 1999، تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا مما أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي، فبعدما كان في حدود شهر استيراد واحد سنة 1990 أصبح في حدود حوالي 50 شهر استيراد في نهاية سنة 2007، أي بأكثر من 100 مليار دولار أمريكي[21]. وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى تراجع حجم المديونية الخارجية إلى أقل من 1 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2007 بعدما كانت تفوق 32 مليار سنة .1994

3. 1. 4. البنية التحتية للمواصلات والاتصالات

سبق وأن أشرنا إلى أن من أهم محددات اختيار شركة ما لتوطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما يتوقف على مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب

التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي، وضرورة توفر الدولة على مصادر الطاقة بأسعار مناسبة وتنافسية.

3. 1. 4. 1 . شبكة المواصلات

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا إذ تقدر بـ 107324 كلم: [22] إلا أن هذه الشبكة تفتقر للصيانة الدائمة، (فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد)، كما تعتبر تكلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية. ويبقى الحل هو الإسراع في إنجاز الطريق السريع – شرق،غرب- الذي تبلغ مسافته أكثر من 1200 كلم والذي لم ينجز منه حتى نهاية سنة 2005 سوى 160 كلم [23].أما شبكة النقل بالسكك الحديدية فهي جد متأخرة في الجزائر، فهي في الغالب شبكة موروثة عن الحقبة الاستعمارية، وبالرغم من بلوغها 4500 كلم، إلا أن نسبة ضئيلة من نقل البضائع يتم عبرها هذه، الأمر الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري وما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف وزيادة الوقت وحجم التلوث البيئي، وإذا قارنا الجزائر بالدول المجاورة يبقى عليها العمل من أجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية وبالموانئ. وفيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري فنلاحظ تقادم أسطول الشركات الوطنية ومحدودية نشاط الشركات الأجنبية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة، فيزيد ذلك من الأعباء التي يتحملونها في نقل وتوزيع منتجاتهم.

3. 1. 4. 2. تكنولوجيات الإعلام والاتصال

يعتبر مستوى توفر شبكة للاتصالات الحديثة ذات المواصفات العالمية من أهم الشروط التي تضعها الشركات الأجنبية قبل اتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما. وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي لا تزال متأخرة نسبيا في استخدام هذه التكنولوجيات، فقد بلغ عدد مستعملي الأنترنيت فيها حوالي 2,5 مليون مستعمل في نهاية سنة 2007 [24]، كما أن أغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها، بل لا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشركات الأجنبية[25]. أما بالنسبة لشبكة الاتصالات الهاتفية فقد شهدت تحسنا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية(منذ سنة 2003) نتيجة لفتح القطاع للاستثمار الأجنبي (تواجد أربعة متعاملين في الهاتف النقال)، إذ ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21 مليون مشترك في سنة 2007 مقارنة بـ 600000 مشترك فقط سنة 2001 ، كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3,6 مليون مشترك سنة 2006 بعدما كان في حدود2,6 مليون سنة 2002، ويتوقع أن يصل عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 4.38 مليون مشترك في نهاية سنة 2008، وهكذا انتقلت الكثافة الهاتفية الكلية (ثابت ونقال) من 5,28% سنة 2000 إلى 51 % سنة 2005 مع استثمارات بلغت 5 مليار دولار منها 4 مليار دولار استثمار أجنبي مباشر(سلطة الضبط الخاصة بقطاع الاتصالات، تقرير سنة 2007). رغم كل هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال بمؤشر سلبي

يقدر بـ[– 0,72 نقطة](المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،2006). وإذا رجعنا للمتغيرات السالفة الذكر الخاصة بعناصر الاقتصاد الكلي والبنية التحتية لوجدنا أنّ الجزائر قد حققت تحسنا ملحوظا في توفير بيئة اقتصادية مستقرة (تحقق التوازنات الكلية للاقتصاد)، فقد تحسنت البنية التحتية للمواصلات وخاصة للاتصالات، ويعتبر الإطار التشريعي العام المنظم للاستثمار جد مُحفزٍ للمستثمرين، إذ أنه يكفل لهم العديد من الحقوق ويمنح لهم العديد من الضمانات التي لا تقل عن الضمانات الموجودة في الدول الأكثر تحريرا للاستثمار الأجنبي. وبالرجوع للمؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2006، نجد قيمة المؤشر تساوي(1.33) مما يعني تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر، الذي يعد أفضل من المؤشر الذي سجلته تونس(صفر)، ومماثل لما تم تسجيله في المغرب(1.33). وعلى الرغم من إيجابية هذه المؤشرات إلا أنّ المناخ الاستثماري في الجزائر لا يُعد مناخا جيدا لجذب الاستثمار الوطني والأجنبي، وعليه فهناك عوامل أخرى أكثر تأثيرا على قرارات المستثمرين من العوامل السالفة الذكر. فما هي هذه العوامل وما هي خصائصها في الجزائر؟

3. 2. التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويلاحظ المتتبع أن هنالك عددا متناميا من هذه المؤشرات، والتي لم تصل بعد، باعتراف واضعيها، إلى مرحلة الدقة الكاملة والثبات، ولا تخلو من الأخطاء، لكنها حتما تعتبر من الوسائل والأدوات التي تزكي القرار وترجحه، فقد أثبتت عدة دراسات وجود صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجذبه من استثمار أجنبي، فالدولة التي تنخفض فيها المخاطرة وفقا لأحد المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، كما أن الدولة التي تتميز بقيمة مقدّرة في مجال التنمية البشرية تحرز درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم وهكذا... لقد أكدت الدراسات الحديثة حول مناخ الاستثمار أهمية وجود مؤسسات تضمن احترام حقوق الملكية وجودة الحكم لتحقق المناخ الاستثماري الجيد [26] ومن أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي. وتجدر الإشارة قبل ذلك إلى عدم تصنيف الجزائر بعد في بعض المؤشرات النوعية وذلك لحداثة استخدام هذه المؤشرات أو لعدم توفر البيانات الكافية. ومن أجل المقارنة نعرض في مختلف الجداول ترتيب كل من الجزائر وتونس والمغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة مع التركيز على وضعية الجزائر.

3. 2. 1. مؤشرات التنافسية

تعتبر مؤشرات التنافسية من أهم وأحدث المؤشرات العالمية قبل للحكم على مناخ الاستثمار، فهي تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها الاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما.

جدول (4) الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب

المؤشر / البلد	مؤشر التنافسية العالمي			
	مؤشر النمو للتنافسية		مؤشر الأعمال للتنافسية	
	الرتبة	السنة	الرتبة	السنة
الجزائر	71	2004	89	2004
	82	2005	95	2005
	76	2006	85	2006
تونس	42	2004	32	2004
	37	2005	35	2005
	30	2006	26	2006
المغرب	56	2004	46	2004
	76	2005	71	2005
	70	2006	76	2006

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على البيانات الواردة في:المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية سنة 2003 وتقارير مناخ الاستثمار في البلدان العربية: 2003- 2004- 2005- 2006 وبيانات البنك الدولي.

ملاحظة: شمل مؤشر التنافسية العالمي سنة 2004 (104دولة) وشمل سنة 2005 (117 دولة) وشمل سنة 2006 (125 دولة).

يظهر الجدول السابق تخلف الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالدول المجاورة، إذ أنها تتراوح ما بين المرتبة 71 و89، بينما تراوحت مرتبة تونس مثلا ما بين 26 و42 خلال الثلاث سنوات الماضية. ويعتبر هذا المؤشر دليلا على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية.

3. 2. 2. تقدير بيئة أداء الأعمال في الجزائر

يختص هذا المؤشر بإبراز أهمية إقامة نظام حديث لترقية مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار على أساس اعتبارات الشفافية ووضوح وسيادة القوانين في التنفيذ وبساطة الإجراءات وتقليص عددها لتسريع المعاملات لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للمستثمرين المحليين والأجانب. ويساهم هذا المؤشر في قياس الجانب المؤسسي لمناخ الاستثمار والذي من شأنه دعم جهود العاملين في هيئات تشجيع الاستثمار والباحثين، ويتكون المؤشر من عدة مؤشرات فرعية أهمها: إجراءات تأسيس الكيان القانوني للأعمال، توفر معلومات الائتمان، إنفاذ العقود، قوانين العمل، وإفلاس الشركة.

3. 2. 2. 1. ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر

كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال مثلما أشارت إليه مختلف الدراسات النظرية والاستقراءات العلمية والشواهد العملية مما يؤدي إلى تردي بيئة أداء الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق

البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق السوداء، و يعني ذلك إضعاف الاستثمار المحلي وتراجع جاذبية بيئة أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[27]. وتشير ظروف تأسيس الشركات إلى طبيعة ودرجة تعقد الإجراءات وتكلفتها بالنسبة للمستثمر، وعليه يجب على الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي العمل على تبسيط إجراءات التأسيس والإسراع بها و تخفيض تكلفتها. ومن أجل التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لظروف تأسيس الأعمال، ندرج الجدول التالي:

جدول (5) مؤشر التأسيس القانوني للأعمال

البلد		عدد الإجراءات			المدة الزمنية يوم عمل			تكلفة الإنجاز كنسبة من الدخل الوطني للفرد			الحد الأدنى من رأس المال كنسبة من الدخل الوطني للفرد		
	الترتيب العالمي 2008	2003	2004	2008	2003	2004	2008	2003	2004	2008	2003	2004	2006
الجزائر	125	18	14	14	29	26	24	31,9	27,3	13,2	73,0	65,5	45,2
تونس	88	10	9	10	46	14	11	16,4	11,0	8,3	351,7	327,3	25,3
المغرب	129	11	5	6	36	11	12	19,1	12,3	11,5	762,5	718,6	59,8

المصدر: موقع البنك الدولي: (2008)

http// : rru.worldbank.org/DoingBusiness/snapshotReports/EntryRegulations.aspx
http// : rru.worldbank.org/DoingBusiness/snapshotReports/contractEnforcement.aspx
نشرية ضمان الاستثمار العربية، الفصل الثالث، سنة 2006، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص 16.

جاء ترتيب الجزائر العالمي، كما يتبين لنا من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بظروف تأسيس الأعمال، في وضعية متأخرة (الرتبة 120 مقارنة بالرتبة 59 و47 لكل من تونس والمغرب في سنة 2006). وقد تراجع ترتيب الجزائر سنة 2008 إلى المرتبة 125 ذلك ما تمت ملاحظته كذلك بالنسبة لكل من تونس والمغرب. ويعود سبب تراجع ترتيب الجزائر أساسا إلى طول الفترة اللازمة قبل تأسيس المشروع وإلى تكلفة التأسيس المرتفعة مقارنة بمستوى الدخل الفردي. أما فيما يتعلق بمؤشر إنفاذ العقود فتعتبر وضعية الجزائر مقبولة نسبيا إذا ما قورنت بالدول المجاورة، ولكنها متخلفة عن الدول النامية الأخرى في آسيا أو في دول أوروبا الوسطى والشرقية.

3. 2. 3. مؤشرات البيئة العامة للأعمال ودور المؤسسات

الجدول (6) ترتيب الجزائر- تونس-المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة

المؤشر	مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر FDI الوارد 140 دولة سنة 2002	المؤشر المركب لقياس ثروة الأمم الناهضة

البلد	2002 **155 دولة**	2006 161 دولة	2002 **162 دولة**	2006 **177 دولة**	مؤشر الأداء	مؤشر الإمكانات	70 دولة سنة 2002
الجزائر	94	119	106	103	111	96	54
تونس	86	99	97	89	67	74	35
المغرب	86	97	123	124	101	90	49

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لسنة 2002 ، ص 168، تقرير سنة 2004، ص 179، قاعدة بيانات البنك الدولي، نشرية ضمان الاستثمار، الفصل الأول 2005 ، الصفحة17.
http://rru.worldbank.org/DoingBusiness/creditMarkets.aspx(19/1/2006)

3. 2. 3 .1 مؤشر الحرية الاقتصادية: تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 وذلك لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد تراوحت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر خلال الفترة 1995-2006 ما بين 3.30 و3.50 مما يعني تميز الجزائر بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة، فاحتلت بذلك المرتبة 94 سنة 2002 لتتراجع سنة 2006 إلى المرتبة 119 على خلاف كل من تونس والمغرب الموجودتين ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بمؤشر متوسط يساوي 2.95 وتحتلان مرتبة تتراوح ما بين 66 و85. رغم ملاحظة تراجع مستوى الحرية الاقتصادية فيهما كما يبدو من خلال المؤشر لسنة 2006.

3. 2. 3. 2. مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد[28]: تم وضع هذا المؤشر لأول مرة من قبل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001. ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود القطر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وفي خلق وظائف في سوق العمل. وقد تم تطوير هذا المؤشر في تقرير سنة 2002 ليصبح مؤشرين مقارنين: الأول مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي الوارد، والثاني مؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد. ويستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وإلى حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ويحسب مؤشر الآداء وفقا للعلاقة التالية[29]:

$$IND_i = \frac{FDI_i / FDI_w}{GDP_i / GDP_w}$$

حيث أن :
IND_i يعبر على مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي الفعلي الداخل للبلد (i)
FDI_i يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للبلد (i)
FDI_w يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي
GDP_i يمثل الناتج الداخلي الخام للبلد (i)
GDP_w يمثل الناتج الداخلي الخام العالمي

ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة. أما مؤشر الإمكانيات فيستند إلى 8 عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان، و تصنيف القطر السيادي.

دليل المؤشر: إن حصول الدولة على معدل واحد فما فوق -وفق مؤشر الأداء- يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، وما دون ذلك يعني بأن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب FDI. ووفق مؤشر الإمكانات الذي يتراوح بين صفر وواحد و الذي يحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر وأدنى قيمة للمتغير على الفرق، بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير[30]
و من مقارنة وضع بلد ما وفقا لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية:
- مجموعة الدول السباقة: تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع، وتشمل هذه المجموعة 42 دولة.
- مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها، وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض، وتشمل هذه المجموعة على 28 دولة من بينها تونس.
- مجموعة الدول دون إمكاناتها، وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع.، وتشمل 30 دولة.
- مجموعة الدول المتدنية الأداء، وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض أيضا، وهي المجموعة التي تنتمي إليها الجزائر[31] والمغرب، وتشمل 40 دولة. لقد كان رصيد مؤشر الأداء بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988-1990 يقدر بـ صفر (0) ليصبح في حدود 0.3 خلال الفترة 1998-2000 ، وكان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر 111 من 140 بلد سنة 2002 ليصبح في المرتبة 95 سنة 2004، بينما كان رصيد مؤشر الإمكانات بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988-1990 في حدود 0.198 ليصبح خلال الفترة 1998 -2000 في حدود 0.216 وكان ترتيب الجزائر 96 من 140 ضمن بلد شمله المؤشر[32]

3. 2. 3. 3. مؤشر التنمية البشرية: يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و85 سنة.
- المعرفة ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة، ويتراوح ما بين صفر % و100 %.
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويتراوح ما بين 100 دولار و40000 دولار.

دليل المؤشر: يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر: مؤشر تنمية بشرية عال يقدر ب 80% أو أكثر، مؤشر تنمية بشرية متوسط يتراوح من 50% إلى 79% ومؤشر تنمية بشرية منخفض يقدر بأقل من 50 %.

وضع الجزائر: تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة رغم تحسن قيمة المؤشر بها الذي بلغ 55% سنة 1980 ليصبح في حدود 69.7 % سنة 2000، والذي جعلها تحتل المرتبة 106 سنة 2002 والمرتبة 103 سنة 2006، في حين احتلت تونس المرتبة 89 من بين 177 بلد.

3. 2. 3. 4. المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة: يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية للبنك الدولي منذ عام 1996 لغرض قياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وكذلك على مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويشمل هذا المؤشر حاليا حوالي 70 دولة من الدول ذات الاقتصاديات الناهضة.

يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات فرعية تضم 63 مكونا هي:
- مؤشر البيئة الاقتصادية ويشمل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.
- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية ومدى انتشار استخدامها.
- مؤشر البيئة الاجتماعية: ويشمل مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ومؤشرات الصحة ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية .

وضع الجزائر: تحصلت الجزائر على 1063 نقطة فاحتلت المرتبة 54 من بين 70 دولة، وهي تعتبر بذلك من بين البلدان المتأخرة فيما يتعلق بثروة الأمم الناهضة مقارنة بغيرها من البلدان التي تتمتع بإمكانيات متقاربة.

3. 2. 4. المؤشر المركب للمخاطر القطرية

جدول (7)مؤشر تقويم المخاطر القطرية (2002-2006)

البلد	المؤشر المركب للمخاطر القطرية					مؤشر اليورموني للمخاطر القطرية					مؤشر أنستيتيسيونال أنفستور للتقويم القطري					مؤشر الكوفاس		
	2002		2003		2006	2002		2003		2006	2002		2003		2006	2002	2003	2006
	ت	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ت	ر	ت	ر	ر	الترتيب		
الجزائر	87	63,8	85	65,8	77,3	86	40,79	41,21	88	41,8	84	31,5	81	33,4	47,5	B	B	A4
تونس	56	71,0	57	73,5	72,2	57	57,17	53,7	49	55,78	49	53,7	54	50,7	57,2	A4	A4	A4
المغرب	53	72,8	49	75,3	73	62	53,76	53,76	62	51,71	58	48,2	59	46,1	51,8	A4	A4	A4

ت : ترتيب القطر حسب المؤشر (من الأقل خطورة للأكثر خطورة).
ر : رصيد البلد ضمن حسابات المؤشر.
المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مصادر مختلفة، منها البنك الدولي، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2002 -2004-2006

يشير الجدول السابق إلى تحسن ترتيب الجزائر فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالاستثمار في نهاية سنة 2006 مقارنة بنهاية سنة 2001 إذ بعدما كانت قيمة المؤشر في نهاية هذه السنة في حدود 61.5 نقطة محتلة المرتبة 85 أي أنها تتميز بدرجة مخاطرة معتدلة، حدث تحسن في ترتيبها خلال سنة 2004 حيث أصبحت في المرتبة 80 وبـ 75,5 نقطة، وأصبحت ضمن مجموعة البلدان ذات المخاطرة المنخفضة، وهي نفس المجموعة التي تنتمي لها كل من تونس والمغرب.
وباعتماد مؤشر الكوفاس(مؤشر ضمان الصادرات الفرنسية) نلاحظ تحسنا في وضعية الجزائر حيث انتقلت من درجة المضاربة (B) التي تعني أنها تتميز بمخاطرة مرتفعة نسبيا ويفسر ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته الجزائر خلال سنوات التسعينات، إلى الدرجة A4 التي تعني وضعية المخاطرة المعتدلة، ويعود السبب الأساسي في ذلك لتحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة عن توفرها على احتياطي صرف يفوق 100 مليار دولار في نهاية سنة2007.

توجد مؤشرات نوعية أخرى تضع الجزائر في مراتب متأخرة ولا تؤهلها لتكون في موقع الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي، لكن يجب التأكيد هنا على أن هذه المؤشرات لا يمكن الجزم بمصداقيتها ودقتها إذ أنها تعبر في كثير من الأحيان عن مواقف مسبقة خدمة لتحقيق مصالح الهيئات التي تقوم بوضعها، لكن من المهم التعرف على هذه المؤشرات لأنها تبقي في نظر الكثير من المستثمرين دليلا مهما في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. نستعرض في العنصر الموالي بعض هذه المؤشرات في عدد من الدول المختارة قصد التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لها.

3. 2. 5. مؤشرات الحاكمية والتقدم في الإصلاح ومحاربة الفساد

3. 2. 5. 1. تقييم التقدم في الإصلاح الهيكلي بالجزائر

تعتبر الإصلاحات الهيكلية أو ما يعرف بالجيل الثاني من الإصلاحات مقارنة بالإصلاحات التي تمت سابقا في إطار برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، مؤشرا جيدا على مدى توفر مناخ اقتصادي جيد، فالإصلاح الهيكلي يستهدف تحويل البنيان الاقتصادي من وضع تسيطر فيه الدولة على النشاط

الاقتصادي إلى وضع يتميز بتحرير كلي للاقتصاد الوطني وفسح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي لممارسة الأعمال بكل حرية وبكل شفافية وفي ظل سيادة حرية المنافسة التي يجب أن تضمنها الدولة. و قد قامت الجزائر خلال السنوات السابقة (منذ سنة 1993) بعدة إجراءات في هذا المجال ذلك ما تعكسه البيانات الواردة في (الجدول 8) حيث سجل التقدم في إصلاح النظام التجاري درجة 69 من 100، وهي نتيجة تبرز حجم الإجراءات التي تم القيام بها والتي جاءت في سياق تفاوض الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، إلا أن وضعية النظام التجاري الجزائري ما تزال متأخرة (الدرجة 5) مما يعني ضرورة مواصلة العمل وبسرعة في طريق الإصلاحات الشاملة. وتتأكد لنا نفس النتيجة بالنسبة لوضعية إصلاح أنظمة الحكم وإصلاح اللوائح التنظيمية الخاصة بالأعمال والتي تبقى متخلفة في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة (المرتبة 26 في إصلاح اللوائح التنظيمية الخاصة بأنشطة الأعمال مقارنة بالدرجة 79 في تونس و62 في المغرب).

يبين لنا الجدول التالي مستوى التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في الجزائر مع مقارنتها ببعض الدول أو المناطق.

جدول (8)التقدم في الإصلاح الهيكلي (2000-2004)

الدول أو المنطقة	الإصلاح التجاري		إصلاح أنشطة قطاع الأعمال و إصلاح اللوائح التنظيمية		إصلاح إدارة الحكم	
	الحالة الراهنة	تقدم الإصلاح	الحالة الراهنة	تقدم الإصلاح	الحالة الراهنة	تقدم الإصلاح
الجزائر	5	66	26	54	32	61
تونس	1	49	79	74	35	6
المغرب	0	49	62	62	40	42
جنوب آسيا	25	43	49	48	35	55
OECD	93	67	89	73	88	65

المصدر: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2005، آخر التطورات والآفاق المستقبلية الاقتصادية: الطفرة النفطية وإدارة العوائد المالية، البنك الدولي، 2005، ص 8 على موقع الأنترنيت: (مارس 2006) www.worldbank.org/MNSED%20Arabic%20overview.pdf

لقد تباينت فترات التحليل بناء على المؤشر، فبالنسبة لكل مؤشر تعكس الحالة الراهنة الوضع الحالي للبلد المعني في الترتيب العالمي للدول ، بحيث تشير القيمة 100 إلى بلد لديه أفضل السياسات، بينما تشير القيمة صفر إلى بلد لديه أشد السياسات إرهاقا وتقييدا. ويعكس تقدم الإصلاح مقدار التحسن في تصنيف البلد بين عامي 2000 و2004 أو

خلال الفترة المتاحة، حيث تشير القيمة 100 إلى بلد حقق أفضل تحسن في التصنيف، في حين تشير القيمة صفر إلى بلد أخفق إخفاقا شديدا.

3. 2. 5. 2. مؤشرات الإدارة الرشيدة

تؤكد العديد من الدراسات مثل دراسة[WHEER & MODY 1992]على أهمية تواجد مؤسسات فعالة تنعدم فيها ممارسات الفساد وتعمل وفقا لسلطة القانون، ومن بين الدراسات المهمة في هذا الجانب تلك التي قام بها (WEI 1997) والتي حاول فيها دراسة العلاقة بين FDI وعمل المؤسسات، وتوصل إلى أن انتشار الفساد يمثل عائقا أمام جذب FDI وهي النتيجة نفسها التي توصل اليها DAUDE في سنة2001 [33]

أما (KAUFMAN1999) فقد أشار بدوره لأهمية توفر الاستقرار السياسي وغياب الجريمة وفعالية الحكومة وسلطة القانون في تحسين جودة المؤسسات، وأكد في هذا الصدد على مدى تأثير العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي في الاستثمار المحلي كذلك، فوجود مؤسسات فعالة من شأنه تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي وخلق الظروف المثلى للاستثمار المحلي [34]

وتشير مختلف الدراسات الحديثة الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية وجود ترابط كبير بين أساليب إدارة الحكم وتحقيق التنمية في البلدان النامية، فكلما تميزت السياسات العامة بجودة مؤسساتها العامة وبقدر كبير من الحريات السياسية والاقتصادية وبمحاربة الفساد وتوسيع المشاركة السياسية، كلما انعكس ذلك إيجابا على التنمية الاقتصادية وساعد على تحسين صورة البلد لجذب الاستثمار الأجنبي [35] وفي هذا الإطار نعرض أهم المؤشرات التي تقيس مستوى أداء المؤسسات قصد معرفة موقع الجزائر ضمن أهم مؤشرات الحاكمية [36] ونورد في الجدول التالي ترتيبها في بعض من المؤشرات الدولية المختارة مع مقارنتها بعدد من البلدان المجاورة لتحديد الوضعية التي تحتلها الجزائر في الترتيب العالمي.

جدول (9) مؤشرات الإدارة الرشيدة

المؤشر	مشاركة السياسية والمساءلة			الاستقرار السياسي			مؤشر فعالية الحكومية		
الدولة	2002	2004	التقييم	2002	2004	التقييم	2002	2004	التقييم
الجزائر	19,7	23,8	ضعيف	7,6	8,3	ضعيف جدا	28,9	36,5	متوسط
تونس	22,7	17,5	ضعيف	54,6	51,9	جيد	73,6	69,7	جيد
المغرب	40,4	32,5	متوسط	38,9	39,8	متوسط	62,2	56,3	جيد

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية سنة 2004، المرجع السابق، ص ص 118-120

- دليل المؤشر: تتراوح قيمة المؤشر بين (صفر) و100% (النسبة المئوية مقارنة وتأشيرية وليست مطلقة)

أعلى من 75 % وضع مقارن ممتاز، أعلى من 50 % وضع مقارن جيد، أعلى من 25 % وضع مقارن متوسط، أعلى من 10% وضع مقارن ضعيف، أقل من 10 % وضع مقارن ضعيف جدا.

وضعية الجزائر

من خلال تفحص البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النظرة السلبية التي توليها المؤسسات والمنظمات الدولية للجزائر كون أدائها ضعيف أو في أحسن الأحوال هي في وضعية متوسطة، وعلى الرغم من التحفظ الذي نبديه إزاء هذه البيانات التي لا تبرز في الواقع مستوى الجهود المبذولة رسميا لتحسين هذه الصورة، فإننا نؤكد على التأثير المباشر الذي أحدثه نشرها في إحجام عدد كبير من المستثمرين عن الاستثمار في الجزائر وتفضيل البلدان الأخرى ذات الدرجات الجيدة.

3. 2. 5. 3. مؤشرات محاربة الفساد

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا، ومنذ 1995، مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية بغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. وبالنظر لواقع الجزائر في محاربة الفساد من خلال الاعتماد على مؤشر الشفافية الدولية فإنها لا تزال مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، ذلك ما يعني في نظر واضعي هذا المؤشر ومن يطلع عليه من رجال أعمال ومستثمرين، تشجيع النظام العام في الجزائر من خلال ممارسات المسئولين على مراكز القرارات الإدارية المرتبطة بالاستثمار للبيروقراطية وإقصائهم للمنافسة الشريفة ومنعهم لسيولة المعلومات، ووفقا لذلك فقد تحصلت الجزائر في سنة 2004، وفقا لهذا المؤشر على 41,9 نقطة متقدمة على وضعيتها سنة 2002 لكنها تبقى بعيدة على تونس مثلا بأكثر من 20 نقطة .

ووضع تقرير البنك الدولي لسنة 2002 حول الفساد، الجزائر في المرتبة 32 بينما كل من تونس والمغرب في مرتبة أحسن حيث احتلتا على التوالي المرتبتين 79 و 70. و في سنة 2004، وحسب الترتيب الدولي لمنظمة الشفافية الدولية، احتلت الجزائر المرتبة 97 بينما كانت كل من تونس والمغرب في وضع أحسن باحتلالهما المرتبتين 39 و77 على التوالي[37] وتحصلت الجزائر حسب مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2008 على 3.2 نقطة من 10مما جعلها تحتل المرتبة 92 من بين 180 دولة، ويعتبر هذا تحسنا طفيفا مقارنة بما تم تسجيله سنة 2005 (2.8 نقطة) وسنة 2003(2.6 نقطة)، و قد سمحت هذه الدرجة للجزائر الخروج من مجموعة المربع الأسود الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم (البلدان التي تتحصل على أقل من 10/3)، ولكن على الرغم من هذا التحسن تبقى الجزائر حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد. فقد احتلت مرتبة متأخرة عربيا إذ كانت في المرتبة العاشرة من بين 18 دولة عربية شملها تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2008.

ويتأكد لنا بعد تحليل المكونات الأساسية والمؤسساتية، سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار. وبالنظر لهذه المعطيات نرى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب.

رابعا معوقات الاستثمار في الجزائر

يرتكز التوجه الحديث في تقييم مناخ الاستثمار في إجراء دراسات ميدانية تتمثل في مقابلة المستثمرين أنفسهم من أجل معرفة أهم الصعوبات والعوائق المتوقعة في المستقبل، ففي حالة فشل المشاريع الاستثمارية القائمة، يكون هناك احتمال قوي عن عزوف المستثمرين المحتملين على المغامرة والاستثمار في ظل زيادة درجة عدم تأكيد المحيط وارتفاع درجة المخاطرة، وقد تتحقق النتيجة المعاكسة في حالة نجاح المستثمرين الأوائل، ورضاهم عن ظروف الاستثمار المتحققة، الأمر الذي يشجع غيرهم من المستثمرين على القدوم للاستثمار ويسمح بمضاعفته.

وقد أنجزت عدة دراسات حول عوائق الاستثمار في الجزائر توصلت إلى نتائج متماثلة تقريبا كشفت في مجملها أهم معوقات الاستثمار. وتعتبر الدراسة التي قام بها فريق البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر أهم دراسة تم القيام بها سنة 2002 أنجزت على مستوى 9 ولايات وشملت أكثر من 560 مؤسسة (أغلبها مؤسسات صغيرة ومتوسطة). وتمثلت أهم العوائق التي اشتكى منها المستثمرون في صعوبة الحصول على القروض وتكلفتها ومشكلة العقار وضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار وضعف مستوى تأهيل الموارد البشرية وتفشي البيروقراطية والمنافسة غير المشروعة والفساد.

ويوضح الشكل الموالي أهم عوائق الاستثمار في الجزائر من وجهة نظر رؤساء المؤسسات الاقتصادية.

الشكل (3) أهم عوائق الاستثمار في الجزائر حسب دراسة البنك الدولي

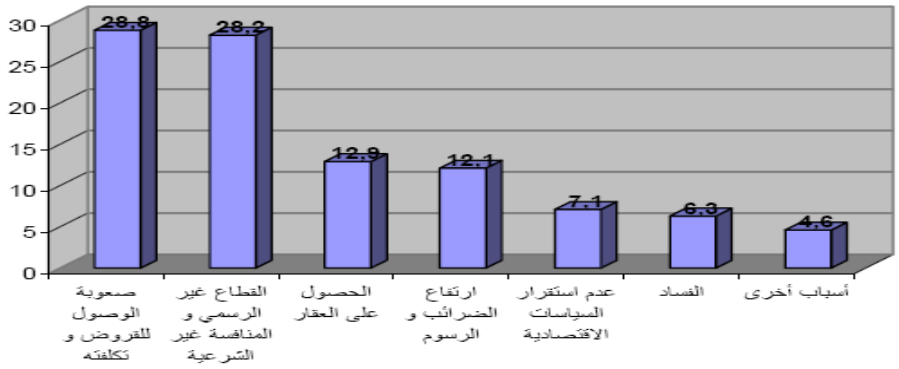

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على :

World bank, **Pilot Algeria Investment Climate AssesPMEnt**, June 2003, in: http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria--ICA~3.pdf (Septembre 2006).

تكمن أهمية دراسة البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر في كونها قدمت نتائج تفصيلية سمحت لنا بمعرفة كيفية تأثير كل عائق من العوائق السالفة الذكر على نشاط المؤسسات الاقتصادية المختلفة، فالتأثير لم يكن متماثلا، بل إنه اختلف بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، وبين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، وبين المؤسسات الحديثة النشأة والمؤسسات القديمة [38].

وتؤكد نتائج دراسة البنك الدولي موقف رؤساء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر (F.C.E)[39] الذين يعتبرون العوائق المالية من أكبر العوائق التي يتعرضون لها، فهي تمثل بالنسبة لـ 66 % منهم المشكل الأول الذي يعترض نشاطهم العادي أو الاستثماري، وتتلخص أهم العوائق المالية في صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي لا تتمكن في كثير من الأحيان من توفير الضمانات الكافية.

بالإضافة للعوائق المالية نشير للصعوبات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية قصد التزود بالمواد الأولية بسبب التأخر المسجل على مستوى الإجراءات الجمركية الخاصة بالاستيراد، وبسبب وجود ندرة في بعض المواد الأولية وارتفاع أسعارها. ويشتكي العديد من المستثمرين من صعوبة الحصول على العقار نظرا لارتفاع أسعاره في المدن الكبرى التي تتوجه إليها الاستثمارات، بالإضافة لتعدد الإجراءات الإدارية مما يعطل حصول المستثمرين على وثائق ثبوت الملكية الضرورية لتقديم طلب الحصول على التمويل. ويرتبط بمشكلة العقار أيضا المشكلة الخاصة بتهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بالمرافق الأساسية لانطلاق المشروع (الكهرباء، الغاز، الماء، الهاتف)، إذ أنّ العديد من المناطق المخصصة للاستثمار بقيت دون استغلال نظرا لهذه الأسباب.

ونظرا للعوائق التي تعترض الاستثمار الخاص عموما، والاستثمار في المشاريع الصغيرة على وجه التحديد، فإن واقع الاستثمار الجزائري لا يزال يعاني من عدم توفر البيئة الملائمة لتطوره وانتعاشه. ويرجع سبب ضعف الاستثمار إلى عدد من العوامل أهمها، ثقل الإجراءات الإدارية وتشعب مراكز القرار وتعدد الهيئات المتدخلة في مسار الاستثمار والتعقيد المرتبط بإجراءات الحصول على التمويل والعقار الصناعي ونقص الشفافية في التسيير، أي بتعبير أدق إلى ضعف المؤسسات بالمفهوم الواسع، الذي يعني كل القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم علاقات الإنتاج وتؤثر على تكلفة المعاملات.

خامسا: الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد

لقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[40] القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية، وتتمثل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، في القدرة على التنبؤ السياسي والاستقرار الاجتماعي واحترام دولة القانون، ولكن هذه العناصر التي تمثل الشروط المسبقة والضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري، لا تكفي وحدها بل لا بد من توفر عناصر أخرى تم استخلاصها من الممارسات الجيدة للبلدان الأعضاء في OECD ومن بلدان أخرى غير أعضاء. وتقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:

- **ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار**: نظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار مثل معايير تحرير وحماية الاستثمار، لأن لها

مجالا واسعا يشمل المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي المشروعات الصغيرة.

- **أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين**: لأن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية.

- **ضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري:** أي أن الهدف هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين(الأجانب أو الوطنيين) مهما كان حجمهم (مؤسسات صغيرة أو كبيرة)، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع.

الخاتمة

إن عملية الانتقال من نظام اقتصادي مخطط مركزيا إلى نظام اقتصاد السوق فرض على الحكومات الجزائرية مع بداية 1990 انتهاج سياسة اقتصادية للإصلاحات الهيكلية (هذه السياسة سمحت باستعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى وسمحت أيضا بتحرير الاقتصاد)، وحسب المؤسسات الدولية فقد تحسن الأداء الاقتصادي وتحقق نمو في الناتج الداخلي الخام.

ولكن لم تنعكس كل هذه النتائج الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي على زيادة حجم الاستثمار المحلي والأجنبي الوارد للجزائر، مما يؤكد بأن تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة التوازنات الكلية إذا كان يعتبر شرطا ضروريا ومسبقا لتهيئة البيئة المشجعة لجذب الاستثمار الأجنبي، فإنه لا يمثل إلا مرحلة أولى فقط يجب أن ترافقها عوامل أخرى لا تقل عنها أهمية، وقد تعتبر هي العوامل الحاسمة في كثير من الأحيان، فتأخر الجزائر في تطبيق إصلاحات الجيل الثاني (الهيكلية) مثل برامج الخصخصة وإصلاح البنوك والنظام الجبائي وتطوير وتحسين نظام الحكم وترقية أنظمة وقواعد المنافسة، كلها عوامل كانت وراء عدم جودة مناخ الاستثمار، وتجسد ذلك من خلال سلبية أغلب المؤشرات النوعية للاستثمار والتي تعبر في معظمها على مدى توفر الهياكل القاعدية للاستثمار ومدى تمتع الدولة بنظام فعال للحكم السليم، ذلك ما أثر سلبا في تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب.

من خلال قيامنا بتحليل عوائق الاستثمار في الجزائر رأينا بأنّ المؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي تواجه صعوبات أكثر من غيرها في إمكانية الحصول على الموارد التمويلية أو الخدمات العامة، ولذلك فهي أكثر تعرضا لسوء مناخ الاستثمار مما يتطلب وجوب عدم التركيز في إعداد إستراتيجية تحسين مناخ الاستثمار على جذب الاستثمار الأجنبي ومتطلباتي التوطين الشركات المتعددة الجنسية وإهمال العوائق التي

تعترض صغار المستثمرين، فقد أكدت كل الدراسات الاقتصادية على أهمية تطوير المؤسسات الصغيرة نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في خلق مناصب العمل.
لقد تأكد لنا من خلال هذه الدراسة بأنّ توفر الإطار التشريعي المناسب لا يكفي لترقية الاستثمار، فقد قامت الحكومات الجزائرية، منذ سنة 1993، بإدخال عدة تعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار كان آخِرها سنة 2006 من خلال تعديل الأمر الرئاسي 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، ولكن ما تزال العوائق التي تعترض الاستثمار كثيرة ومتنوعة. ومن الملاحظ أن المهم بالنسبة لمستثمر معين ليس الحوافز الجبائية ولكن مدى توفر محيط أعمال غير بيروقراطي وشفاف يحمي الاستثمار ويسمح بتقليص أجال تنفيذ المشاريع، وبالتالي فإن تهيئة وتحسين هذا المحيط تبقى هي أولوية كل إصلاح يرمي لتطوير الاستثمار. وعليه نرى بأنّ تحسين مناخ الاستثمار مرتبط ومتوقف على توفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من إدارة نزيهة وغير بيروقراطية وجهاز مصرفي متطور وتشريع يساير التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية. ولن يتحقق ذلك إلا بوضع إستراتيجية شاملة تقوم على تحديد نقاط القوة المتوفرة من أجل تعزيزها وتطويرها، وتحديد نقاط الضعف قصد التغلب عليها، كما أنّ تطوير مناخ الاستثمار يتطلب تصحيح نظرة المستثمرين الوطنيين والأجانب لظروف إقامة الاستثمار، ويتم ذلك من خلال القيام بالترويج الصحيح للفرص الاستثمارية المتاحة وتوفير كافة المعلومات الضرورية من أجل تسهيل عمليات التواصل الدائم بين المستثمرين ومكونات المحيط المختلفة.

يتطلب تحسين مناخ الاستثمار تدخلا حكوميا يهدف إلى توفير البيئة الاقتصادية المستقرة وتهيئة البنية التشريعية المشجعة على الاستثمار، ويتحقق ذلك من خلال التأثير على المؤسسات (Institutions) التي تشرف عليها الحكومة، ولا نعني بهذا التدخل العودة لسياسات التخطيط المركزي السابقة، ولكن المقصود هو إقامة مؤسسات تضمن احترام المنافسة وتعمل على تحسين أنظمة الحكم ومحاربة الفساد، أي المؤسسات التي تؤدي إلى تقليص تكلفة المعاملات التي تفسد المناخ الاستثماري. ويتمثل دور هذه المؤسسات في تحقيق الإطار التنظيمي المناسب للاستثمار من خلال وضع الأطر التنظيمية المحفزة له وتطوير عمل مؤسسات ترويج الاستثمار من أجل تحسين صورة الجزائر لدى المستثمر الأجنبي و إقناعه بجدوى الاستثمار فيها.

إن القيام بالترويج للاستثمار يجب أن يستند لمقاربة تسويقية تتمثل في "بيع صورة البلد" للمستثمر الأجنبي وتقوم هذه المقاربة على أربعة أسس هي:

- بناء صورة جيدة للبلد.
- تحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين المحتملين.
- إستهداف بعض المستثمرين.
- استهداف بعض القطاعات المراد تطويرها ضمن إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية.

إن القيام بالترويج الجيد للفرص الاستثمارية لن يكون له أي معنى قبل التأكد من تحسن مناخ الاستثمار وتخفيف العوائق التي يتعرض لها المستثمرون الحاليون، لذلك

يجب على متخذي القرار في مختلف مراكزهم العمل على تذليل العقبات التي يتعرض لها المستثمرون وتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات من خلال القيام بإصلاحات مؤسساتية شاملة تتحقق فيها المعايير المحددة من طرف المؤسسات دولية النشاط والهيئات والمنظمات العالمية، مع ضرورة تكييف هذه السياسات مع خصوصيات البيئة المحلية، فمن الخطأ نسخ التجارب الأجنبية ومحاولة تطبيقها في بيئة مختلفة، فالسياسات الناجحة في بلد معين لن تكون بالضرورة ناجحة في بلدان أخرى.

المراجع والهوامش

1 - أهم دراسة استبيانيه تم القيام بها هي دراسة البنك الدولي التي شملت 562 مؤسسة سنة 2002.

2- التفرقة بين عدم اليقين والمخاطر سبق وأن طرحها الاقتصادي الأمريكي [فرانك نايت F.Knight في النصف الأول من القرن العشرين، حيث ميّز بين عدم اليقين من ناحية، والمخاطر من ناحية أخرى، فعرّف عدم اليقين بأنه نوع من المخاطر التي لا يعرف توزيعها الإحصائي، " فنحن – كما قال - أمام خطر لا نعرف مدى حجمه أو شكل توزيعه"، أما المخاطر فإنها تتميز بإمكانية معرفة مدى توزيع احتمالاتها، ولذلك فإن عدم اليقين يجعل اتخاذ القرار الاقتصادي شبه مستحيل، أما المخاطر فإنها وإن لم تمنع من القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي، إلا أنها تزيد من الأعباء والتكلفة.

المصدر:

Knight, Frank, H., "Risk, Uncertainty and Profit", New York: Harper and Row, 1921.

نقلا عن مقال: المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي، http://www.elgari.com/article80.htm.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،_تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية ، الكويت، 1993، ص ص 59-61.

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2003، ص ص 5-11.

5- MICHALET, C.A., La séduction des nations ou comment attirer les investissements, Ed. Economica , Paris 1999, pp. 72-82.

6- BYUNG – HWA LEE, L'IDE des pays en développement : un vecteur d'échange et de croissance, OCDE, Paris, 2002, p 8.

7 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2005.

8- نقصد بالمؤسسات ما يصطلح عليه باللغة الأنجليزية Institutions، أما مصطلح الشركات فنستخدمه للتعبير عن Enterprises.

9- Abbas M., « Le consensus de Sao Paulo : Fondements et portée d'une nouvelle approche des stratégies de développement ? » in Economie et

Société,n°3 , Laboratoire de recherche Grand Maghreb Economie et société, Constantine : 2005, pp. 27-54.
10- Borner S., Bodmer F., Kobler M., L'efficacité institutionnelle et ses déterminants : Le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique, OCDE, Paris 2004.p .33
11- Ibid, p.116
12- STIGLITZ J., « Vers un nouveau paradigme pour le développement », in: L'Economie Politique, n°5, 2000, p.28.
13-OCDE, Initiative de l'OCDE pour un investissement au service du développement, réunion du conseil de l'OCDE au niveau ministériel, 11 Avril 2006 : 15 à 24.
14 -ANIMA, Bulletin N°5, Octobre 2003 du réseau Euro-Méditerrannéen des Agences de promotion des investissements.
15- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
16- CNUCED, Rapport sur l'investissement 2004, Genève, P 45.1
17- Bouyacoub, Ahmed, « les PME en Algérie dynamiPME et les limites institutionnelles », in :Abedou A, Bouyakoub A, Lallement M, Madoui M, De la gouvernance des PME –PMI Regards croisés France – Algérie, L'Harmattan2006, p.119.
18- Ibid, p.120.
19-KPMG, Guide : Investir en Algérie, Alger, 2006, p.17- 21.
20- MINIFI-DREE, 2004. Evolution du taux d'inflation en Algérie. In site : www .missioneconomique.org (25-10-2004).
21-Banque d'Algérie, 2008.
22-KPMG, op.cit, p,20.
23- قامت الحكومة الجزائرية بعرض مناقصة دولية سنة 2006 لإنجاز الطريق السريع وتم اختيار الشركات الأجنبية المكلفة بالإنجاز على أن تنتهي الأشغال نهاية سنة 2009.
24- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية ، 2006 الجدول رقم 22، ملامح تكنولوجيات الاعلام والاتصالات 2006، ص17، نقلا عن إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات، يونيو، 2007.
25- تحسنت وضعية الجزائر فيما يتعلق باستخدام الأنترنيت خلال السنتين الأخرتين 2007-2008 إذ تشير آخر إحصائيات سلطة ضبط قطاع الاتصالات إلى تجاوز عدد مستعملي الأنترنيت في الجزائر عتبة 3 مليون مستعمل.
26- Warrich S., et Hallward-Driemeier M, « Le climat de l'investissement : une donnée primordiale », in :Finances et développement, FMI, Mars 2005, pp.40-43.
27- Lintjer, J. 2003, "Creating the Enabling environment for quality investment", in: Global Forum on international investment for development, OCDE, 2003. p,39.
28- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2002، ص، 119.

29- UNCTAD, The inward fdi performance index-methodology, World Investment Report, 2006.
30-Mucchielli, J.L ; 1998, Multinationales globales et mondialisation, Ed du seuil, Paris, p.180.
31- تغير الترتيب حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2007 الصادر عن ندوة الأمم المتحدة للتجارة التنمية، حيث أصبحت كل من الجزائر وتونس تنتميان لمجموعة البلدان التي تحقق نتائج أدنى من إمكانياتها، بينما انتمت المغرب إلى مجموعة البلدان التي تحقق نتائج تتجاوز إمكانيتها.
32-UNCTAD, 2005, World investment Report, Annex tables : A.I.13,in: www.unctad.org/fdistatistics.
33- دراسات مختلفة حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى المؤسسات تم نشرها في إصدارات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.
34-BÉNASSY-QUÉRÉ, et al, 2005, Institutional Determinants of Foreign Direct Investment, April CEPII, No de Papier 05/2005.
35-world investment report, 2005.
36- لمصطلح الأنجليزي GOOD GOVERNANCE يقابله في اللغة العربية عدة مصطلحات منها : الحاكمية، والإدارة الجيدة والإدارة الرشيدة والإدارة السليمة .
37- يرتب تقرير البنك الدولي للفساد الدول من الأعلى فسادا إلى الأدنى فسادا، إذ أن البلد الذي يحتل المرتبة الأولى هو الأكثر فسادا والبلد الذي يحتل المرتبة الأخيرة هو الأقل فسادا. أما إذا تم استخدام مؤشر الشفافية الدولية فإن الترتيب يكون من الأعلى شفافية إلى الأقل شفافية، فالبلد الذي يحتل المرتبة الأولى هو أكثر البلدان شفافية وأقلها فسادا والبلد الذي يحتل المرتبة الأخيرة هو البلد الأقل شفافية والأكثر فسادا.
38- للإطلاع على دراسة البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر أنظر:
World bank, Pilot Algeria Investment Climate Assessment, June 2003, p,89 in :
http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria--ICA~3.pdf (Septembre 2006).
39- Forum des chefs d'entreprises منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية (www.fce-dz.org).
40- OCDE, Initiative de l'OCDE pour un investissement au service du développement, réunion du conseil de l'OCDE au niveau ministériel, 11 Avril 2006, p ,87